

## قادة القطاع الصناعي يشيدون بدور «الإمارات للتنمية» خلال منتدى «اصنع في الإمارات»



«أبوظبي:» الخليج

حظيت المساهمة النوعية لـ «مصرف الإمارات للتنمية» في مسيرة النمو الاقتصادي المستدام ودوره الرائد باعتباره محركاً مالياً رئيسياً لأجندة التحول الصناعي والتنوع الاقتصادي للإمارات، بإشادة واسعة من مختلف المعنيين بالشأن الصناعي خلال فعاليات منتدى «اصنع في الإمارات» الذي أقيم بمركز أدنوك للأعمال في أبوظبي بين 21 – 22 يونيو/ حزيران الجاري، والذي أشرفت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تنظيمه بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي.

ولقيت مشاركة مصرف الإمارات للتنمية على هامش المنتدى؛ التي كانت جزءاً من جناح وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، اهتماماً كبيراً؛ حيث انعقد المنتدى تحت شعار «استثمار.. شراكة.. نمو»، وركزت فعالياته على استعراض القدرات الصناعية للإمارات وطموحات الدولة نحو دعم صناعات المستقبل وما توفره من مزايا تنافسية كمركز

للصناعة والتصنيع.

ممكّنات

وشهد اليوم الأول من المنتدى مشاركة أحمد محمد النقبى، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، في جلسة حوارية بعنوان «لماذا اصنع في الإمارات؟» هدفت إلى تسليط الضوء على الحوافز والممكّنات العديدة المتوفرة للمستثمرين في الإمارات. واستعرض النقبى خلال الجلسة دور المصرف الحيوي في تعزيز سهولة مزاولة الأعمال عبر تعزيز القابلية المصرفية للمشاريع الاستثمارية، وتسهيل وصولها إلى التمويل المرن الذي تحتاج إليه لتأسيس الأعمال أو توسعتها في دولة الإمارات.

وفي إجابته عن سؤال حول دعم المصرف للقطاع الصناعي في الإمارات، قال النقبى: «نسعى إلى منح المشاريع والشركات الدعم الكافي لمساعدتها على إطلاق أعمالها وتحقيق الأرباح، فالأولوية بالنسبة لنا ليست الأرباح التي سنحققها نحن في المصرف كعائد على التمويل، بل الأثر الاقتصادي الذي ستركه هذا التمويل في تحفيز وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، فنحن إذاً نعتمد معايير تقوم على ركيزتين قبل الموافقة على منح التمويل، الأولى تأخذ بعين الاعتبار الاشتراطات التجارية العادية ودراسات الجدوى والمخاطر، أما الثانية فتقوم على قياس الأثر التنموي للمشروعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مع الحرص على الموازنة بين الركيزتين».

محرك مالي

وأضاف النقبى: «نجحنا خلال العام الماضي في إحداث تحول حقيقي في المصرف قادنا إلى التركيز على حلول التمويل المتاحة للشركات الكبيرة والمتوسطة الصغيرة. نهدف في مصرف الإمارات للتنمية إلى الوصول بالتمويلات التي نقدمها في دولة الإمارات إلى 30 مليار درهم بحلول عام 2026، ولهذا يُعد المصرف ركيزة أساسية ومحركاً مالياً للمنظومة الصناعية بأكملها».

وتطرق النقبى أيضاً إلى أهمية مشاركة المصرف في المنتدى قائلاً: «أتاحت لنا المشاركة في منتدى "اصنع في الإمارات" فرصة استعراض منتجاتنا وخدماتنا ومدى استعدادنا للتعاون والشراكة مع المستثمرين والبنوك التجارية والمناطق الحرة وجهات التمكين الصناعي الأخرى بهدف حشد رأس المال اللازم لتسريع وتيرة الطموحات الصناعية الإماراتية. وتعمل استراتيجية المصرف ضمن الأجندة الوطنية للإمارات، على الاستعداد للتحديات والفرص خلال «الخمسين عاماً القادمة وسد فجوة واضحة في السوق لضمان النمو المستدام على الأمد البعيد».